

Distr.: General
22 August 2022
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 22 آب/أغسطس 2022 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيسة لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات 1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات

يشرفني أن أحيل إليكم طيّه وثيقة من لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات 1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، تعرض فيها اللجنة موقفها من التوصيات الواردة في التقرير الثلاثين لفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات المنشأ عملاً بالقرار 1526 (2004) (S/2022/547)، الذي قُدّم إلى اللجنة وفقاً للفقرة (أ) من المرفق الأول للقرار 2610 (2021).

وأرجو ممتنة إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة وورقة الموقف وإصدارهما باعتبارهما وثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) ترينه هايمرباك

الرئيسة،

لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات

1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015)

بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما

من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات



توصيات فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات الواردة في تقريره الثلاثين

- 1 - في 20 حزيران/يونيه 2022، قُدِّمَ إلى اللجنة التقرير الثلاثون لفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات عملاً بالفقرة (أ) من المرفق الأول لقرار مجلس الأمن 2610 (2021). وعُيِّنَ على اللجنة، في 27 حزيران/يونيه، جدول بالتوصيات التي قُدِّمَت استناداً إلى التقرير، وتداولت اللجنة بشأن هذا الجدول في 6 تموز/يوليه. وتودّ اللجنة أن تعرب عن امتنانها لفريق الرصد للعمل المثالي الذي أدّاه في سياق الوفاء بولايته.
- 2 - ودأبت اللجنة على الردّ على كل تقرير من التقارير التي يقدمها لها فريق الرصد، وعلى إطلاع مجلس الأمن والجمهور على موقفها بشأن التوصيات الواردة في تلك التقارير، وذلك منذ إرسالها هذه الممارسة في كانون الأول/ديسمبر 2005.

موقف اللجنة من التوصيات الواردة في التقرير الثلاثين لفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات

التوصية	الفقرة	موقف اللجنة
دعماً لبذل المزيد من الجهود الرامية إلى تعزيز دقة قائمة 105 الجزاءات المفروضة على تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وتنظيم القاعدة والتنفيذ الفعال لتدابير الجزاءات، يوصي فريق الرصد بأن تبحث الأمانة العامة، بالشراكة مع فريق الرصد، إمكانية إجراء عملية للتحقق من صحة البيانات لكفالة دقة محتويات قيودات قائمة الجزاءات والموجزات السردية الحالية، على النحو المبين في قاعدة البيانات الإلكترونية بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة، والتي يمكن الاطلاع عليها في الموقع الشبكي للجنة، ومواءمة جميع أوجه عدم الاتساق الحالية. وستتخذ اللجنة الخطوات الضرورية لضمان أن تتاح الموارد اللازمة لتنفيذ هذه المهمة وأن تقترح الأمانة العامة خطة لإنجاز عملية التحقق من صحة البيانات.		شجعت اللجنة الجهود التي تبذلها الأمانة العامة، بالشراكة مع فريق الرصد، لبحث إمكانية إجراء عملية للتحقق من صحة البيانات لكفالة دقة محتويات قيودات قائمة الجزاءات والموجزات السردية الحالية، على النحو المبين في قاعدة البيانات الإلكترونية بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة، والتي يمكن الاطلاع عليها في الموقع الشبكي للجنة، ومواءمة جميع أوجه عدم الاتساق الحالية. وستتخذ اللجنة الخطوات الضرورية لضمان أن تتاح الموارد اللازمة لتنفيذ هذه المهمة وأن تقترح الأمانة العامة خطة لإنجاز عملية التحقق من صحة البيانات.